

جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي

الأستاذ الدكتور

إبراهيم أحمد محمد الصادق الكاروري

عميد كلية الشريعة والقانون
جامعة أمدرمان الإسلامية

مستخلص البحث

فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي

تناولت هذا البحث فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي من خلال التعريف بمدلول السياسة الشرعية والتعريف أيضاً بشخصية الإمام الباجي والبيئة السياسية التي نشأ فيها ورؤيته السياسية الموصولة بهذا الواقع وذلك من خلال النظر في النصائح والتوجيهات التي أبرزها مع مشاركته في الحياة السياسية بصورة واسعة، وقد اتضح من خلال البحث قوة شخصية الإمام وما امتاز به من رؤية سياسية واسعة وعميقة عبرت عن رأي أهل السنة في الموقف من السلطان تعاوناً ونصحاً وارشاداً، مع الاهتمام بالتواصل مع قضايا المجتمع ذلك أن العالم والإمام الذي يلجأ اليه الناس في الفتوى وفي تلقي العلوم الشرعية ينبغي أن يمتاز بمخالطة المجتمع، ومعايشة قضاياه حتى يصل الرأي الفقهي بالواقع ومشكلاته، والسياسة هي المدخل لذلك، كما برز خصوصية المذهب المالكي وهو المتميز في تناوله لقضايا المقاصد وسد الذرائع والسياسة الشرعية وفقه النوازل مما كان له أثره على ذهنية الإمام الباجي السياسية.

Abstract

JURISPRUDENCE OF ISLAMIC POLITICS AT THE IMAM BEJI

This research deals with the jurisprudence of Islamic politics at the Imam Baji through the definition of the meaning of Islamic politics and the definition is also the character of Imam Baji and political environment in which the political vision linked grew up with this fact, and so by looking at the tips and guidance notably with his participation in the political life broadly, it has been shown to by searching personal Imam strength and excelled its political vision and wide and deep voiced the opinion of the Sunnis in the position of the Sultan cooperation Advice and guidance, with interest in communion with the issues of society so that the world and the Imam, who turn to the people in the advisory opinion and to receive forensic science should be characterized by associating community, and live with their issues until it reaches the opinion idiosyncratic reality and its problems, and politics is the entrance to it, has emerged as the privacy of the Maliki school is something special in addressing the issues intents and plug loopholes and political legitimacy and the jurisprudence of calamity which had an impact on the mentality of Imam Baji political.



فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي

مُقَدِّمَة

تتناول هذه الورقة البحثية فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي وذلك لبيان الرؤية السياسية عند الإمام من خلال ما كتبه من تقريرات فقهية ووصايا وتوجيهات ارشادية تتصل بفقه السياسة الشرعية اضافة الى الموقف السياسي الواقعي للامام في علاقته بالسلطة الحاكمة حينها، كما أن الحديث عن السياسية الشرعية يتصل بنسقية الفقه المالكي بصورة عامة فالإمام الباجي هو أحد كبار الفقهاء في المذهب ويعتبر رأيه مختزن لعمل اجتهادي شامل ودقيق يتناسب ومكانته واحاطته بفقه المذهب والمدارس الفقهية الأخرى، إن الحديث عن السياسة الشرعية يعتبر من المداخل المهمة لقراءة تطور الفقه السياسي باعتباره مدخلاً للنمو الحضاري ولقراءة الواقع الذي تشكله السياسة في بيان العلاقة بين الحاكم والمحكوم والنظر في بعض القضايا الطارئة والنوازل والتعامل معها في ضوء الفقه المقاصدي والسياسي العام مما يؤكد شمول الفقه الاسلامي وحيويته والقدرات العلمية والمعرفية لفقهاء الاسلام.

أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى بيان أسس الفكر السياسي عن الإمام الباجي ومرتكزاته المنهجية وتوضيح ملامح فقه السياسة الشرعية عند الإمام.

أهمية البحث:

يمكن الإشارة لأهمية البحث من خلال الآتي:

١. التعرف على تجليات الفقه السياسي في عصر الإمام الباجي.
٢. تزويد الخزينة الفقهية السياسية بأحكام فقهية لها خصوصيتها وتميزها في الفقه المالكي.

مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

١. ما هي ملامح الفقه السياسي عند الإمام الباجي؟
٢. هل تؤثر المتغيرات الظرفية على الفقه السياسي؟
٣. هل هناك خصوصية للفقه السياسي في المدرسة المالكية؟

منهج البحث:

اتخذت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وذلك بالنظر في المسار والكسب السياسي عبر التاريخ لشخصية الإمام الباجي.

خطة البحث:

اشتمل البحث على الآتي:

١. **المبحث الأول:** مفهوم السياسة الشرعية وخصائصها في المذهب.
٢. **المبحث الثاني:** التعريف بالإمام الباجي من خلال البيئة السياسية وعلاقته بالحكام.
٣. **المبحث الثالث:** جوانب من فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي
٤. **الخاتمة والتوصيات.**

المبحث الأول

مفهوم السياسة الشرعية وخصائصها في المذهب

سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم السياسة الشرعية وموضوعاتها:

أولاً: مفهوم السياسة الشرعية:

والتي عرفها أهل العلم: بأنها الأحكام التي تنظم بها مرافق الدولة وتدبر بها شؤون الأمة مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة نازلة على أصولها الكلية محققة أغراضها الاجتماعية ولو لم يدل عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب والسنة، فقاعدة رفع الحرج، وقاعدة سد الذرائع ومبدأ الشورى والرجوع بمعضلات الأمور إلى أهل الذكر والرأي هي من أصول الشريعة المحكمة ومبادئها العامة التي يجب أن تعتمد عليها السياسة، فهي سياسة مبنية على الإيمان بأن أصولها وحي من الله تعالى(١).

وربما عرفت عند بعض الفقهاء بصورة أخص من ذلك مما فيه زجر وتأديب ولو بالقتل ولذا عرفها بعضهم بأنها تغليظ جناية لها حكم شرعي حسماً لمادة الفساد وقيل السياسة والتعزير مترادفان(٢).

وعدم دلالة شيء من النصوص الواردة في الكتاب أو السنة على أحكام السياسة الشرعية تفصيلاً لا يضر ولا يمنع من أن نصفها بوصف الشرعية.

---

(١) السياسة الشرعية والفقه الإسلامي – عبد الرحمن تاج – ط١ ١٩٥٣م – مطبعة دار التأليف – مصر – ص١٠.

(٢) أنظر معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء – د. نزيه حماد – المعهد العالمي للفكر الإسلامي – الولايات المتحدة الأمريكية – ط١ ١٩٩٣ – ص١٥٩.

إنما الذي يضر ويمنع من ذلك أن تكون لتلك الأحكام مخالفة حقيقة لـنص من النصوص التفصيلية التي أريد بها تشريع عام للناس في كل زمان ومكـان. فمتى سلمت من هذه المخالفة وكانت متمشية مع روح الشريعة ومبادئها العامـة كانت نظاماً إسلامياً وسياسة شرعية.

يقول ابن فرحون في كتابه "تبصرة الحكام في أصول الأقـضية ومنـاهج الأحكام".. والسياسة نوعان: سياسة ظالمة فالشرع يحرمهـا، وسياسـة عادلـة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيراً من المظالم، وتردع أهل الفساد، ويتوصـل بها الى المقاصد الشرعية. فالسياسة الشرعية يجب المصير اليها والاعتماد فـي اظهار الحق عليها وهي باب واسع تضل فيه الأفهام وتزل فيه الأقدام واهمالـه يضيع الحقوق ويعطل الحدود ويجرئ أهل الفساد ويعين أهل العناد والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم الشنيعة ويوجب سفك الدماء وأخذ الأموال بغير الشريعة([1]).

والخلاصة في ذلك أن الحكم: الذي تقتضيه حاجة الأمـة يكـون سياسـة شرعية معتبرة إذا توافر فيه أمران:

الأول: أن يكون متفقاً مع روح الشريعة الإسلامية معتمداً علـى قواعـدها الكلية ومبادئها الأساسية، وهي قواعد محكمة لا تقبـل التغييـر والتبـديل ولا تختلف باختلاف الأمم والعصور.

الثاني: ألا يناقض مناقضة حقيقية دليلاً من أدلة الشريعة التفـصيلية التـي يثبت شريعة عامة للناس في جميع الأزمان والأحوال فإذا لم يكن هنـاك دليـل

(١) أنظر: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام – برهان الدين أبـو الوفـاء ابراهيم ابن الامام شمس الدين اب عبد الله محمد ابن فرحون – خرج أحاديثـه وعلـق عليه الشيخ جمال مرعـشلي – الريـاض – دار عـالم الكتـب – ط٢٠٠٣م – ج٢ – ص ١١٥.

تفصيلي يدل على شيء في محل الحكم الذي يثبت من طريق السياسة فالأمر ظاهر: من حيث أنه ليس في ذلك مخالفة أصلاً. ومن اجل هذا لم يكن ما فعله ابو بكر من جمع القرآن في مصحف واحد مخالفة للدين. أو إحداثاً لشيء من شريعة الإسلام، كما أنه ليس من الإحداث في الشريعة ما أنشأه عمر من الدواوين والجيوش وما فرضه من وظيفة الخراج ولا ما فعله عثمان من جمع الناس على مصحف واحد وأمره بإحراق ما عداه من المصاحف ولا ما أنشأه من أذان في يوم الجمعة لم يكن معهوداً من قبل([1]).

وقد استعمل أبو يعلى عبارة السياسة بما يفيد التخطيط والتدبير بما فيه اجتهاد اداري بقوله: (ما يلزم أمير الجيش من سياستهم والذي يلزمه فيهم عشرة أشياء...)([2]).

ذكر د. وهبه الزحيلي وهويفرق بين الفقه والسياسة الشرعية: ان الفقهاء القدامى كانوا لا يفرقون بين هذين النوعين من الأحكام حتى ظهرت كلمة سياسة في محيط فقهاء الإسلام فأوضحوا المراد وفرقوا بين مدلولي الكلمتين بتخصيص مدلول كلمة سياسة في الأحكام التي شأنها ألا تبقى على وجه واحد بل تختلف باختلاف العصور والأحوال وعلى حسب ما يترتب عليها من النتائج والآثار والأحكام التي لا نجد لها دليلاً خاصاً من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس وانما ترجع إلى قواعد رفع الحرج ودفع الضرر والحكم بالعدل والعمل بمبدأ سد الذرائع والاستصحاب والاستحسان ومراعاة العرف والمصالح المرسلة، وعندئذ تكون فائدة السياسة الشرعية: مسايرة التطورات الاجتماعية

---

(١) السياسة الشرعية والفقه الإسلامي – عبد الرحمن تاج– مصدر سابق – ص ١٥.

(٢) الأحكام السلطانية – للقاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي – صححه وعلق عليه/ محمد حامد الفقي – الرياض دار الوطن – ص٤٤.

والقدرة على الوفاء بمطالب الحياة وتحقيق مصالح الأمة المتجددة على وجه يتفق مع مبادئ الإسلام العامة[1].

ثانياً: موضوعات ومقاصد السياسة الشرعية:

أ- موضوعات علم السياسة الشرعية:

يدخل ضمن علم السياسة الشرعية الموضوعات التالية.

- تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، والفرد والدولة والسلطة والشعب وبيان الحقوق والواجبات، وهو ما يعرف في العصر الحديث بالحقوق الدستورية.
- تنظيم علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول في حالتي الحرب والسلم، وهو ما يعرف بالعلاقات الدولية.
- تنظيم أسس تحصيل المال وجبايته وكيفية تنظيم استثماره وموارد الدولة ومصارفها، وهذا ما يعرف بالنظام الاقتصادي.
- تنظيم ما تعلق بالنظم القضائية وطرق القضاء، وبيان وسائل الإثبات، ومعالجة الجريمة وردعها وهذا ما يشمله النظام القضائي[2] وهذا يبين سعة الجوانب التي تناولتها السياسة الشرعية[3].

---

(١) سد الذرائع في السياسة الشرعية والفقه الإسلامي – أ.د. وهبة الزحيلي – سوريا – دار المكتبي – للطباعة والنشر – ط١ ١٩٩٩ – ص ١٠.

(٢) أنظر السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها – د. يوسف القرضاوي – القاهرة مكتبة وهبة ط٢ – ٢٠٠٥م – ص١٥، وأنظر أثر المصلحة في السياسة الشرعية – د. صلاح الدين محمد قاسم النعيمي بيروت – دار الكتب العلمية – ط١ – ٢٠٠٩م – ص ١٢٤ وما بعدها.

(٣) أنظر النظم الإسلامية نشأتها وتطورها – د. صبحي الصالح – بيروت دار العلم للملايين – ط٣ ١٩٧٦ – ص٢٤٩ وما بعدها.

ب- مقاصد السياسة الشرعية:

يقصد بمقاصد السياسة الشرعية الغايات والأهداف التى تقصدها السياسة الشرعية ويعمل من أجل الوصول إليها

ويمكن إجمال هذه المقاصد فى الآتي:

١- توحيد الرؤية في الكليات:

بما أن القضايا السياسية قضايا متجددة وواقعية - وقد يقع حولها الإختلاف لاسيما فى هذا العصر وهو إختلاف يتأثر بالموقف السياسى والإنتماء الخاص فى كثير من الحالات.

فكان لابد من العمل على توحيد الرؤى حول الكليات حتى لايقع الإختلاف والتنازع بين مصادر الفتوى او بين علماء الأمة مما ينعكس سلباً على أمن المجتمع وسلامته.

ويتأكد ذلك في ظل ما يشهده العالم عامة والعالم الإسلامى من تطور متسارع وظهور بعض القضايا المستجدة والتى تحتاج إلى توحيد رؤية - مثل الوقوف من المخططات الإستعمارية التى تستهدف الأمة فى دينها وعقيدتها - ومثل المخالفات الاقتصادية - ومخاطر العولمة ونوازل التطور الحضاري([١]).

ويتحقق من ذلك:

- تحديد الأهداف والغايات في العمل السياسى ومجانبة الاضطراب فى الرؤية والفعل.
- استقامة الرؤى وتحديد الوسائل وآليات التنفيذ.
- جعل الجهد السياسى محققاً لمعانى الحيوية والتجديد الفقهى.

---

(١) أنظر: فقه النوازل قضايا فقهية معاصرة - بكر عبد الله أبو زريد - مؤسسة الرسالة - ص٩.

- الإستفادة من البحوث والدراسات التراثية والاجتهادات الـسابقة وربطهـا بالواقع.

٢- تأطير مسارات الاجتهاد السياسي وخاصية الفقه المالكي:

إن إحسان فقه السياسة الشرعية مـن خـلال تحديـد المقاصـد وتجديـد المنطلقات يثمر توحيداً فى الرؤى وتوجيهاً للجهد البحثي والعلمي داخل الأفـق الشرعى ويصبح من ثم الإختلاف إختلاف تنوع لا إختلاف تضاد ومن ثم يمكن أن يتحقق ما يسمى بتأطير مسارات الإجتهاد السياسي، لتحقيق الإسـتقامة فـى الفعل السياسي ولا تصبح السياسة مدخلا للإختلاف والفتن والتنازع - إن فقـه السياسة الشرعية هو الذى يضع الإطار الجامع والموحد وتتحقق من ثم الأصالة فى الأخذ والمعاصرة فى التعاطي. وهذا لايعنـى الحجـر والتـضييق وسـلب الحريات. وإنما يعنى توظيف القدرات والإمكانـات ووضـعها فـى مـسارها الشرعي حتى تثمر خيراً وبركة للأمة([1]). ويتحقق من ذلك:

- الضبط المنهجي للفعل والإجتهاد السياسي.
- إبراز نسقية فقهية فى العمل السياسي.
- تحقيق معنى الإيجابية التكاملية فى العمل السياسى
- تمييز رؤية سياسية شرعية أصيلة ووسطية غيـر خاضـعة للحـضارات المعارضة والرؤى المعادية.

---

(١) أنظر: النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية دراسة مقارنة – د. محمد أحمد مفتي ود. سامي صالح الوكيل – دولة قطـر – كتـاب الأمـة – ط١ – شـوال ١٤١٠هـ – ص٣٥.

ج- خاصية الفقه المالكي:

- وهنا تبرز خصائص الفقه السياسي عند المالكية فقد عرف علم السياسة الشرعية ازدهاراً كبيراً وتحددت مواضيعه ذلك ان فقهاء المذهب اهتموا بفقه النوازل والفوا في ذلك مع اهتمامهم بمسائل الأقضية، وقد اشار إلى ذلك "المقري" في نفح الطيب وهو يتحدث عن خطة القضاء بالاندلس ويصفها بأنها من أعظم الخطط عند الخاصة والعامة لتعلقها بأمور الدين وكون السلطان لو توجه عليه حكم حضر بين يدي القاضي، والفقه المالكي هو الذي يعطي مجالاً واسعاً لفقه المقاصد والذرائع والمصالح مما يعين على تأسيس منهجي لفقه السياسة الشرعية.
- يقول الشيخ الشنقيطي وأعلم أن مالكاً يراعي المصلحة المرسلة في الحاجيات والضروريات كما قرره علماء مذهبه ودليل مالك على مراعاتها اجماع الصحابة عليها كتولية أبي بكر لعمر واتخاذ عمر سجناً وكتبه أسماء الجند في ديوان، واحداث عثمان لاذان آخر في الجمعة وأمثال ذلك كثيرة جداً[١]، وأما سد الذرائع فهذا أهل آخر من الأصول التي حمل لواءها المذهب المالكي وعمل بها أكثر من غيره وعلى نحو أوضح من غيره ثم تابعته المذاهب الثلاثة الأخرى بمقدار ما وأقلهم في ذلك المذهب الشافعي وهذا أصل من الأصول العمرية الواضحة فقد عرف عمر بسياسته الوقائية واجراءاته الردعية وهو وجه آخر من وجوه رعاية مقصود الشارع في حفظ المصالح ودرء المفاسد([٢]).

---

(١) أنظر: مذكرة أصول الفقه على روضة لاناظر – الشيخ الشنقيطي – ص١٦٨ – وأنظر مقاصد الشريعة عند الامام مالك – د. محمد أحمد القياتي – دار السلام – ط١ – ٢٠٠٩ – ص١٥٦.

(٢) أنظر: نظرية المقاصد عند الامام الشاطبي – د. أحمد الريسوني – المعهد العالمي للفكر الاسلامي – ط٥ – ٢٠٠٧م – ص٧ – ٨ .

المبحث الثاني

التعريف بالإمام الباجي

من خلال البيئة السياسية وعلاقته بالحكام

سوف نتناول من خلال هذا المبحث ملامح الواقع السياسي الذي عاشه الإمام القاضي أبو الوليد الباجي، المولود في سنة ٤٠٣ هـ والمتوفى في سنة ٤٧٤ هـ، فهو سليمان بن خلف بن سعدون بن أيوب بن وارث الباجي من بطليوس. ثم انتقل أهله إلى باجة الأندلس، ثم سكنوا قرطبة واستقر أبو الوليد بشرق الأندلس، ورحل سنة ست وعشرين أو نحوها فأقام بالحجاز ثلاثة أعوام حجّ فيها أربع حجج وسمع من علمائه.

ودخل الشام فسمع بها من عدد من الفقهاء وسمع بمصر من أبي محمد بن الوليد وغير واحد، ودخل الموصل فأقام بها عاماً وحاز علماً كثيراً، وكان مقامه بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً وجلّ قدره بالشرق والأندلس، وسمع منه بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً وحاز الرئاسة العلمية بالأندلس، فأخذ عنه بها علم كثير وسمع منه جماعة. وتفقه عليه خلق. ولم يكن بالأندلس قط أتقن منه للمذهب، وكان أبو محمد ابن أبي جعفر وأبو محمد بن حزم الظاهري على بعد ما بينهما كان يقول: لم يكن للمالكية بعد عبد الوهاب مثل أبي الوليد، (رحمه الله)(١).

(١) أنظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك –أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ) –تحقيق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م – جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ – ١٩٧٠ م – جزء ٥: محمد بن شريفة – جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م – مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب –ط١ – ج ٤ – ص٨٠٢م.

الواقع السياسي في الفترة التي عاشها الباجي:

كان الواقع السياسي في الفترة التي عاشها الإمام الباجي مضطرباً جداً وكانت الدولة حينها دولة ضعيفة ممزقة بل انما هي دويلات يتولى أمرها مجموعة من الأمراء المتشاكسون الذين فقدوا مقومات القوة والزعامة وأسس التضامن والتماسك وتمثل ذلك في ظهور بعض الامارات التي تستقل بنفسها وتقوم ثم تنهار([1]). وهكذا كانت الممالك في تغير مستمر، بين امتداد وتقلص، وكانت هذه الممالك تتفاوت قوة وأهمية ومساحة، وكانت الفتن والثورات تلتهم قواها الاقتصادية، فتخور وتضعف ازاء العدو المشترك الذي تحركه المطامع، (ولم يزل ثغر الاندلس يضعف والعدو يقوى والفتنة بين أمراء الأندلس تستعر إلى أن تغلب العدو على جميعهم، ومل من أخذ الجزية ولم يقنع إلا بأخذ البلاد وانتزاعها من أيدي المسلمين)([2]).

وكان بعض ملوك الطوائف يستعين بهؤلاء الأعداء في الدين رغبة في توسيع الرقعة التي يحكمونها، وحرصاً على الاحتفاظ بالنفوذ وتحقيق المصلحة الخاصة، وكانوا يثقلون كاهل رعيتهم بمطالبهم المالية لتقوية العنصر العسكري واشباع الرغبة في البذخ، وأحياناً لدفع ضرائب نصت عليها معاهدات مع النصارى.

---

(١) تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ليوسف أشباخ: ٢٧ – التاريخ الاندلسي: ٣٥٥ – دولة الطوائف لعنان: ١٧.

(٢) أنظر: فصول الأحكام وبيان مما مضي عليه العمل عند الفقهاء والحكام– للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي – تحقيق وتقديم الدكتور/ محمد أبو الأجفان – دار ابن حزم – ط١ – ٢٠٠٢م – ص١٦.

ولم تثمر محاولات رأب الصدع وجمع الكلمة، التي قام بها بعض علماء الأندلس ومفكريه بل ذهبت أدراج الرياح، قال أبو محمد بن حزم مسجلاً نقمته على هذه الأوضاع المشينة: (اجتمع عندنا في صقع الأندلس أربعة خلفاء كل واحد منهم يخطب له بالخلافة بالموضع الذي هو فيه، وذلك فضيحة لم ير مثلها دلت على الإدبار المؤبد: أربعة خلفاء في مسافة ثلاثة أيام في مثلها، كلهم يدعى بأمير المؤمنين!)(1).

كما وصف لسان الدين بن الخطيب حالة الأندلس في هذه الفترة الحالكة بقوله: (ذهب أهل الأندلس من الانشقاق والانشعاب والافتراق إلى حيث لم يذهب كثير من الأقطار، مع امتيازها بالمحل القريب والخطة المجاورة لعباد الصليب، ليس لأحدهم في الخلافة ارث، ولا في الامارة سبب، ولا في الفروسية نسب، ولا في شروط الإمامة مكتسب، اقتطعوا الأقطار، واقتسموا المدائن الكبار، وجبوا العمالات والأمصار، وجندوا الجنود، وقدموا القضاة، وانتحلوا الألقاب، وكتبت عنهم الكتاب الأعلام، وأنشدهم الشعراء، ودونت بأسمائهم الدواوين، وشهدت بوجوب حقهم الشهود، ووقفت بأبوابهم العلماء، وتوسلت إليهم الفضلاء، وهم ما بين محبوب، وبربري مجلوب، ومجند غير محبوب، وغفل ليس في السراة بمحسوب... قال الشاعر:

مما يزهدني في أرض أندلس * أسماء معتضد فيها ومعتمد

ألقاب مملكة في غير موضعها * كالهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد)(2)

---

(١) أنظر: فصول الأحكام وبيان مما مضي عليه العمل عند الفقهاء والحكام- للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي – تحقيق وتقديم الدكتور/ محمد أبو الأجفان – دار ابن حزم – ط١ – ٢٠٠٢م – ص ١٧.

(٢) المصدر السابق.

في هذه الظروف السياسية القاتمة عاش أبو الوليد الباجي، وواكب الأحداث المتقلبة، وحمل همها واهتم بأمرها، وسعى لجمع الشمل ووحدة الكلمة، واستغل وجاهته لدى بعض الأمراء لارشادهم إلى استعادة قوة الاندلس ومجدها والاستعداد لمواجهة العدو الطامع([1]).

ومن الأمراء المقربين للباجي المقتدر بالله صاحب بلنسية الذي استدعاه (فسار اليه مرتاحاً وبدا في افقه ملتاحاً.. وكان المقتدر يباهي بانحيازه الى سلطانه وايثاره لحضرته باستيطانه، ويحتفل فيما يرتبه له ويجريه وينزله في مكانه متى كان يوافيه)([2]).

وشاء القدر أن يموت المقتدر بالله وايضاً أبو الوليد الباجي سنة ٤٧٤هـ قبل دخول المرابطين من العدوة المغربية إلى الأندلس في محاولة انقاذية كللت بالنصر في واقعة الزلاقة سنة ٤٧٩هـ، وباسترجاع بلنسية سنة ٤٩٥هـ من أيدي النصارى والذين كانت قد سقطت بأيديهم سنة ٤٨٧هـ.

ومما فتح لابي الوليد الباجي بعض أبواب السياسيين أنه كان نجماً لامعاً في سماء الثقافة الأندلسية وإلى جانبه نجوم يشع اشعاعها العلمي في هذه الظروف القاسية، فقد كان الايمان القوي والحافز الديني باعثين إلى الحرص على المحافظة على السند العلمي، وكانت الوشائج الثقافية قائمة بين أعلام الأندلس وأعلام المشرق: فالرحلة في سبيل العلم ورواية الحديث يقوم بها الكثير

---

(١) أنظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك – للقاضي عياض – ج ٤ – ص ٨٠٤ وما بعدها – مصدر سابق.

(٢) قلائد العقيان – المؤلف: الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (المتوفى: ٢٤٧هـ) – طبعة: مصر – عام النشر: ١٢٨٤هـ – ١٨٦٦م – ج١ – ص١٨٧.

من أهل الأندلس استكثاراً من الشيوخ وتشرفاً بالأسانيد وترسيخاً لدعائم العلوم الشرعية واللسانية(1). كان الباجي اماماً مقدماً في ذلك.

وتوفر كسب أبي الوليد الباجي وتيسرت حاله، وعظم جاهه لما قربه الرؤساء، وترسل للملوك واستعملوه في الأمانات وولوه القضاء وبعثوه في بعض السفارات وأجزلوا له الصلات، ولم يكن يرى حرجاً في قبول جوائزهم، بل كان يقول عندما تذكر له صحبة السلطان: (لولا السلطان لنقلتني الذر من الظل الى الشمس) أو ما هذا معناه(2).. وربما كانت هذه مرحلة لها خصوصيتها في مسيرته.

وهذا الموقف للباجي جلب له نقمة بعض الناس الذين لم يستسيغوا تقربه من السلاطين(3). ولا بد من النظر لهذا الموقف من خلال النظرة الواسعة والمقاصدية للامام وهذا الموقف لا يعني ممالأة ملوك الأندلس الذين وجدهم بعد عودته في تنافر وتشاكس، وقد توزعت الرقعة الأندلسية بين أيديهم واحتدم النزاع بينهم، فقد كان الرجل من أفقه الناس بأحكام الله وأعرفهم بمقاصد شريعته التي لا ترضى تشتت الصفوف، وكان أكثرهم احساساً بالخطر الداهم من قبل الأعداء المغيرين. وقد أشار بعض المؤرخين إلى المحاولات الجادة والمساعي الحثيثة التي قام بها الباجي لتوحيد الكلمة وجمع الصفوف لاستعادة

---

(1) أنظر: فصول الأحكام – للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي – ص ١٧ – ١٨ – مصد سابق.

(2) أنظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب– شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ) – المحقق: إحسان عباس – دار صادر– بيروت – لبنان ص. ب ١٠ – ج٢ – ص ٧٣.

(3) أنظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك – للقاضي عياض– ٨٠٤/٤ – ٨٠٥ – مصدر سابق.

العز والكرامة. يقول ابن بسام عن الباجي: (لأول قدومه رفع صوته بالاحتساب، ومشى بين ملوك أهل الجزيرة لصلة ما انبتّ من تلك الأسباب، فقام مقام مؤمن آل فرعون). لو صادف أسماعاً واعية بل نفخ في عظام ناخرة، وعطف على أطلال دائرة بيد أنه كلما وفد على ملك منهم في ظاهر أمره لقيه بالترحيب وأجزل حظه بالتأنس والتقريب، وهو في الباطن يستجهل نزعته ويستثقل طلعته، وما كان أفطن الفقيه (رحمه الله) بأمورهم، وأعلمه بتدبيرهم، لكنه يرجو حالاً تثوب، ومذنباً يتوب([1]).

ويقول المقري: "لما قدم من المشرق إلى الأندلس بعد ثلاثة عشر عاماً وجد ملوك الطوائف أحزاباً متفرقة، فمشى بينهم في الصلح، وهم يجلّونه في الظاهر، ويستثقلونه في الباطن، ويستردون نزعته، ولم يفد شيئاً فالله تعالى يجازيه عن نيته".

وهكذا واجه أغلب ملوك الطوائف دعوة الباجي بفتور وعدم اكتراث، وهناك من يرى أن بني هود حكام سرقسطة هم الذين قبلوا دعوته لشدة احساسهم بالخطر المجاور حيث كانت مملكتهم على الحدود الشمالية الشرقية تصارع المسيحيين.

وهناك من يرى احتمال اقامة الباجي بسرقسطة مدة سنوات توليه الدعوة إلى الجهاد بها حتى استعيدت (بربشتر) بعد سقوطها سنة ٤٥٦هـ([2]).

---

(١) أنظر: فصول الأحكام – للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي – ص٣٦ وما بعدها – مصد سابق.

(٢) أنظر: أنظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب – ج – ٢ ص ٧٧ – مصدر سابق.

وتدلنا بعض النصوص الواردة في ترجمته وتراجم بعض تلاميذه أن الباجي كان يتنقل بين المدن والمراكز الأندلسية ويلقي دروسه بها ويواصل تطوافه بينها، مما أتاح لكثير من طلبة الأندلس أن يأخذوا عنه، ولكن المصادر لا تحدد تاريخ زيارته لكل مدينة ولا تفيض في بيان نشاطه بها، ورجح البعض أن يكون خلال رحلاته حاملاً راية الدعوة إلى الجهاد متوجهاً بدعوته إلى عامة الناس، ثم قال: (لعل همته وجهده ومسعاه هي التي حولت هذه المهمة إلى شكلها الرسمي بالنسبة له). وكان الباجي في كل ذلك يهدف إلى تكوين قوة تنصر الاسلام بالجزيرة الأندلسية ويلتئم بها شمل ملوك الطوائف وملوك المغرب المرابطين، ولكن عوامل الإنخزال كانت أقوى من جهوده([1]).

ويبدو أنه لم يكن سعيداً بصحبة الرؤساء التي جنى منها مرارة الندم، فنصح ولديه بتجنبهم إلا عند الضرورة قائلاً: "اجتنبا صُحبةَ السلطانِ ما استطعتُما، وتحرَّيا البُعدَ منه ما أمكنَكُما، فإنَّ البُعدَ منه أفضلُ مِنَ العزِّ بالقُربِ منه؛ فإنَّ صاحبَ السلطانِ خائفٌ لا يأمَنُ فإنِ امتُحِنَ أحدُكما بصحبتِه، أو دعتْه إلى ذلك ضَرورةٌ، فليتقَلَّلْ مِنَ المالِ والحالِ، ولا يغتَبْ عندَه أحداً، ولا يُطالبْ عنده بَشراً، ولا يعصِ له في المعروف أمراً، ولا يستنْزِلْه إلى معصيةِ الله تعالى، فإنَّه يطلبُه بمثلِها([2])".

ومن خلال ذلك نلاحظ تأثر الإمام الباجي بالبيئة السياسية وتأثيره فيها مما يبرهن على حضور فقهه السياسي وقوة شخصية الفقيه فيه.

---

(١) أنظر: فصول الأحكام – مصدر السابق – ص ٢٧.

(٢) أنظر: الوصية الولدية للإمام الباجي – مجلة المعهد المصري – ٤٤/٣/١ – ٤٥.

المبحث الثالث

جوانب من فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي

سوف نتناول من خلال هذا المبحث الآراء الفقهية للعلامة الإمام الباجي وذلك في محورين:

المحور الأول: يتعلق بمواعظه السياسية وهي التي تبرز رؤيته في بعدها الفكري وتأسيسها الفقهي لا سيما في الفترة التي عاش فيها الإمام وهي فترة شهدت ضعفاً واضطراباً للدويلات في تلكم الحقبة.

المحور الثاني: يتناول بعض الأحكام الفقهية المؤسسة على السياسة الشرعية ورؤية الإمام لذلك ومن أهم الكتب التي جمعت آراءه في السياسة الشرعية (فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام).

المحور الأول: المواعظ والإرشادات السياسية:

وتمثل وصيته لولديه وهي المعروفة بالوصية الولدية منهجاً شاملاً في التعامل ومن ضمن ذلك التعامل السياسي جاء في وصيته: (وأطيعا مَنْ ولاه الله أمرَكما، ما لم تُدعيا إلىٰ معصيةٍ، فيجبُ أن تَمتنعا منها، وتبذُلا الطاعةَ فيما سواها)(١). والإمام هنا ومن خلال هذه الوصية يبين رأي أهل السنة المخالف لما عليه الخوارج والمعتزلة وبعض من يذهب للخروج على الحاكم من غير احاطة ذلك بفقه سليم، والطاعة هنا تشمل الولاية في كل أبعادها وهي التي من خلالها ينضبط الأمر ولا يقع الاضطراب كما أن الإمام يقيد ذلك بعدم الطاعة في المعصية وهذا مستفاد من قول الرسول (ﷺ): «**السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى المَرْءِ**

(١) أنظر: الوصية الوليدية للإمام الباجي – مصدر سابق.

المُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةَ»[1].

ومن مواعظه المفيدة أيضاً لولديه والتي تتصل بمنهج الولاية من منظور فقهي، القيام بحق الله (ﷻ) في الفتوى والحكم يقول: (فإنْ بلغ أحدُكما أنْ يسترعِيَه اللهُ أُمَّةً بحكمٍ أو فتوى، فليتمثَّلِ العدلَ جَهدَه، ويجتنبَ الجوْرَ وغدرَه؛ فإنَّ الجائرَ مُضادٌّ للهِ في حكمه، كاذبٌ عليه في خبَره، مغيِّرٌ بشريعته، مخالفٌ له في خليقتِه. قال الله تعالى: ﴿...وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾[2].

وقد رُوِيَ أنَّ **((الخلقَ كلَّهم عيالُ الله، وأنَّ أحبَّ الخلقِ إلى الله أحوطُهم لعيالِه))**[3]. ورُوِيَ: **«مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً، فَلَمْ يَحُطْهَا بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ»**[4]

فالواجب على المؤمن أن يتحرى العدل في القول والعمل، فيما يتعلق بنفسه، وفيما يتعلق بعلاقته بربه، وفيما يتعلق بعلاقته بالخلق.

---

(١) أنظر: صحيح البخاري – المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي – تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) – ط١، ١٤٢٢هـ – ج٩ – ص٦٣.

(٢) سورة: المائدة (٤٧).

(٣) حديث ضعيف. أنظر: حلية الأولياء – أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) – السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م – ج٢ – ص١٠٢.

(٤) أنظر: صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب من استرعي رعية فلم ينصح – ج٩ – ص٦٤ – مصدر سابق.

ومن تحرَّ العدل وفق إليه، فإنه إذا تحرّ الإنسان الصواب يسر الله له ذلك؛ لكن الإشكال أن يهمل الإنسان طلب العدل، ويتّكل على رأيه ونفسه وكيفما اتفق فإنه يقول: لا يخلو الإنسان من أن يكون بين أجر وأجرين في حكمه.

ليس صحيحا أنه يتصور الإنسان ما لا يعرف وما لا يحسن ثم يقول: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ»(١). ليس ذلك مسوغا لأن يتسوَّر كل أحد الحكم بين الناس في دقيق الأمر وجليله، ثم يقول: لا أخلو الأمر من أجر أو أجرين. إنما هـٰذا فيمن استوفى واستكمل شروط الحكم والنظر بين الناس فلا بأس عند ذلك أن يحكم فإذا حكم وأصاب فله أجران وإن حكم وأخطأ فله أجر.

فليس في كل حكم يتولاه الإنسان يكون بين الأجر والأجرين في بعض الأحيان يكون الحاكم بين الاثنين ليس له أجر ولا أجران بل له إثم وذنب؛ لكونه حكم بغير علم أو لكونه ليس أهلا للنظر والحكم بين الناس(٢).

ثم يقول أيضاً في أمر الطاعة: (وعليكما بطاعةِ مَنْ ولاه اللهُ أمركما فيما لا معصيةَ فيه لله تعالى، فإنَّ طاعتَه مِنْ أفضلِ ما تتمسكان به وتعتصمان به ممَّن عاداكما. وإياكما والتعريضَ للخلاف لهم، والقيامَ عليهم، فإنَّ هذا فيه العَطَبُ العاجل، والخِزيُ الآجلُ، ولو ظفَرْتُما في خلافِكما، ونفذْتُما فيما حاولتما،

(١) أنظر: صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم ٧٣٥٢ – المصدر السابق. وأنظر: صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) – تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – باب بيان أجر الحاكم اذا اجتهد – دار إحياء التراث العربي – بيروت – ج٣ – ص١٣٤٢.

(٢) أنظر: التعليق على وصية الباجي لولديه – تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي – المتوفى سنة ٤٧٤ هـ – لفضيلة الشيخ خالد بن عبد الله المصلح – ص ٦٩ – ٧٠.

لكانَ ذلك سببَ هلاككِما لِمَا تكسبانِه مِنَ المآثِم، وتُحدِثان على الناس مِنَ الحوادث والعظائم.

ثم مَنْ سعيتُما له، ووثِقتُما به لا يُقدِّمُ شيئاً على إهلاككِما والراحةِ منكما، فإنَّه لا يأمَنُ أنْ تُحدِثا عليه ما أحدثتُما له، وتنهضان بغيْرِه كما نهضتُما به.

فالتزما الطاعةَ وملازمةَ الجماعةِ، فإنَّ السلطانَ الجائرَ الظالِمَ أرفقُ بالناس مِنَ الفتنة وانطلاقِ الأيدي والألسنةِ.)(١).

ثم يقول: (فإنْ رابَكما أمرٌ ممَّن وُلِّي عليكما، أو وصلت منه أذيَّةٌ إليكما، فاصبِرا وانقبِضا وتَحَيَّلا لصرفِ ذلك عنكما بالاستنْزالِ والاحتمالِ والإجمالِ، وإلا فاخرُجا عن بلدِه إلى أنْ تصلُحَ لكما جهتُه، وتعودَ إلى الإحسان إليكما نِيَّتُه. وإياكما وكثرةَ التظلُّمِ منه، والتعرُّض لذكره بقبيحٍ يُؤثَرُ عنه، فإنَّ ذلك لا يزيدُه إلا حَنَقاً وبُغضةً فيكما، ورضاً بإضرارِه بكما.

وابدءا بعدَ سَدِّ هذه الأبواب عنكما بتركِ منافسة مَنْ نافسكما، ومطالبةِ مَنْ طالبكما، فإنه قد يبدأ بهذه المعاني مَنْ يعتقد أنه لا يتوصل منها إلى محظورٍ، ولا يتشبَّث منها بمكروه، ثم يُفضي الأمرُ إلى ما لا يُريده، ولا يعتمدُه مِنْ مُخالفةِ الرئيس الذي يقهرُ مَنْ ناواه، ويغلب مَنْ غالبه وعاداه.).

ويقول أيضاً: (وإنْ رأيتما أحداً قد خالف مَنْ وُلِّيَ عليه، أو قام على مَنْ أُسنِدَ أمرُه إليه، فلا ترضَيا فِعلَه، وانقبضا منه، وأغلِقَا على أنفسِكما الأبوابَ، واقطعا بينكما وبينَه الأسبابَ، حتى تنجلِيَ الفتنةُ، وتنقضِيَ المحنَةُ.).

ثم ينصح باجتناب صحبة السلطان وغالباً ما أسس ذلك الإمام على تجربته ومعرفته بالسلاطين إذ يقول: (واجتنبا صُحبةَ السلطانِ ما استطعتُما، وتحرَّيا البُعدَ منه ما أمكنَكُما، فإنَّ البُعدَ منه أفضلُ مِنَ العزِّ بالقُربِ منه؛ فإنَّ صاحبَ

---

(١) أنظر: الوصية الولدية للإمام الباجي – مصدر سابق.

السلطانِ خائفٌ لا يأمَنُ، وخائِنٌ لا يُؤْمَنُ، ومُسيءٌ إنْ أحسن، يَخاف منه ويُخاف بسببه، ويَتَّهمه الناسُ مِنْ أجلِه. إنْ قُرِّبَ فتَنَ، وإنْ أبعدَ أُحزنَ، يحسُدُك الصديقُ على رضاه إذا رضي، ويتبَرَّأ منك ولدُك ووالداك إذا سَخِطَ، ويكثُرُ لائمــوك إذا منع، ويقِلُّ شاكروك إذا شبع. فهذه حالُ السلامةِ معه، ولا سبيلَ إلــى الــسلامةَ ممَّن يأتي بعدَه. فإنِ امتُحِنَ أحدُكما بصحبتِه، أو دعتْه إلى ذلك ضَرورةٌ، فليتَقَلَّلْ مِنَ المالِ والحالِ، ولا يغتَبْ عندَه أحداً، ولا يُطالبْ عنده بَشراً، ولا يعــصِ لــه في المعروف أمراً، ولا يستنْزِلْه إلى معصيةِ الله تعالى، فإنَّــه يطلبُــه بمثلِهــا، ويصيرُ عندَه مِنْ أهلِها. وإنْ حَظِيَ عنده بمثلِها في الظاهرِ، فإنَّ نفسَه تَمقتُه فــي الباطن.)([1]). والإمام في ذلك يورد هذه النصيحة وكأنه يرجح راي أهل العلــم الذين يحبذون الابتعاد عن السلاطين والاقتراب منهم مخافة ما يلحق بهــم مــن شرور وهذا لا ينفي ورود الرأي الآخر لبعض الفقهاء الــذين يــرون أن فــي الاقتراب من الحاكم ومخالطته مصلحة للأمة بنصحه وارشاده([2]).

وقد ساق الإمام في مصنفه بعض النصوص المحــذرة مــن القــرب مــن السلطان والرضى بظلمه وذلك في مصنفه (سنن الصالحين وســنن العابــدين)، قال سفيان الثوري: (كان خيار الناس وأشرفهم الذين يقومون إلى هؤلاء الأمراء فيأمرونهم وينهونهم وكان آخرون يلزمون بيــوتهم فكــانوا لا ينتفــع بهــم ولا يذكرون ثم بقينا حتى صار الذين يأتونهم فيأمرونهم شرار الناس والذين لزمــوا بيوتهم خيار الناس)([3]).

---

(١) أنظر: الوصية الولدية للإمام الباجي.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أنظر: سنن الصالحين وسنن العابدين – تأيف: أبو الوليد سليمان بن خلف الله البــاجي – تحقيق إبراهيم باحسن عبد المجيد – دار بن حزم – المجلد الأول ص ٤٩٤.

وقال قتادة: (العلماء كالملح إذا فسد شئ صلح بالملح واذا فسد الملح لم يصلح لشئ)([1]).

وقال سحنون: (ما اسمجه بالعالم أن يؤتى إلى مجلسه فلا يوجد فيه فيقال إنه عند الأمير) وقال: (اذا أتى الرجل مجلس القاضي ثلاثة أيام متوالية بلا حاجة فينبغي أن لا تقبل شهادته)([2]).

والخلاصة في ذلك فإن الإمام يجمع بين تجربته الغنية في مخالطة الحكام وأثر ذلك والنصوص الهادية والمرشدة وهو وكأنه في الظروف التي مر بها وحالة الاضطراب والتشاكس والاختلاف التي عاشتها الدويلات في الأندلس يرى أن الابتعاد عن السلطان وعدم معاونته على ظلمه هو الأولى مع اختيار مذهب عدم الخروج على الحاكم واجتناب الفتنة التي إن اشتعلت نارها قضت على الأخضر واليابس وهو ينسجم مع منهجه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المحور الثاني: الأحكام الفقهية المؤسسة على السياسة الشرعية:

وللإمام الباجي رؤيته واختياراته الفقهيه في باب السياسة الشرعية وسوف نسوق بعض الاختيارات الدالة على ذلك، قال الباجي في مقدمته لكتابه فصول الأحكام وبيان ما مضى عليه العمل عند الفقهاء والحكام: (لما رأيت ما ابتلي به الفقهاء والحكام من النظر والفتوى بين الأنام في الأحكام بادرت بكتابي هذا خرجت غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة مما لا يستغني الفقيه ولا

---

(١) أنظر: سنن الصالحين وسنن العابدين – تأليف: أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي – تحقيق إبراهيم باحسن عبد المجيد – دار بن حزم – المجلد الأول ص ٤٩٤.

(٢) المصدر السابق.

الحاكم عن مطالعتها والوقوف على أصولها) وقد اخترت بعض المسائل فيما يلي:

أ- أهلية القاضي:

قال: (لا يكون القاضي الا من أهل العدل) قال تعالى في الحكم في جزاء الصيد (يحكم به ذوي عدل منكم)..... فلم يرض (ﷻ) في الحكم في ذلك إلا بأهل العدل. والدماء والفروج والأموال وسائر الحقوق أعظم من ذلك عند الله إذ هي بين المخلوقين قال هشام بن عروة: (لا يصلح للقضاء بين الناس إلا أهل البيوتات والشرف المعروفون بالعدالة والفهم الثاقب والعقل الراجح والعلم البارع وأن يكون عالماً باختلاف العلماءوما مضى عليه عمل السلف الصالح وقوراً معروفاً بالزهد نزيهاً عما في أيدي الناس قليل الحاجة اليهم).

ولا يجوز للقاضي أن يكون من غير أهل الاجتهاد لقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا ﴿١٠٥﴾ ﴾(١). وذلك ينظر بالاجتهاد إذ لا يعرف المقلد الحق من الباطل(٢). وما اختاره القاضي أبو الوليد ربما يخالفه فيه البعض وانما المقصود النظر في الواقع ومستجداته وفق منهج السياسة الشرعية.

ب- الخلاف في العقاب بالسجن:

قال القاضي الباجي: وتنازع أهل العلم هل كان سجن النبي (ﷺ) أحداً أم لا؟ وهل كان له سجن أم لا؟ فقال بعضعهم لم يكن له سجن ولا سجن أحداً.

---

(١) سورة النساء: ١٠٥.

(٢) أنظر: فصول الأحكام وبيان مما مضي عليه العمل عند الفقهاء والحكام- للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي – ص ١١٢ .

وقال بعضهم: سجن رسول الله (ﷺ) بالمدينة في تهمة رواه النسائي وعبد الرزاق وأبو داود وفي كتاب ابن شعبان أن رسول الله (ﷺ) حكم بالضرب والسجن وأنه سجن رجلاً كان قد أعتق شركاً له في عبدٍ فحكم عليه باستتمام عتقه وسجنه حتى باع غنيمة كانت له، وقد نطق القرآن بالسجن وذلك قوله تعالى: (فامسكوهن في البيوت حتى يتوفهن الموت). يريد السجن والله أعلم(١).

والقول بالسجن والحكم به مما لا يختلف عليه في العصر الحديث بل أصبح السجن من أهم المؤسسات العقابية والتربوية مما يتطلب احاطته بالأحكام الفقهية المحققة لمقاصد الشريعة الاسلامية من العقوبة.

ج- الشهادة على خط الميت:

قال الإمام: (وتنازع شيوخنا (رحمهم الله) في إجازة الشهادة على خطوط الموتى العدول فقال بعضهم: "الشهادة على خطوط الموتى جائزة". وبه مضى العمل عند علمائنا، وقد شاهدت القاضي محمد بن عيسى قاضي الجماعة يحكم باجازة ذلك في صدقات النساء. وقال بعضهم: "الشهادة على خطوط الموتى العدول جائزة في مذهب مالك في جميع الاشياء". ولكن الذي مضى به العمل عندنا أنها لا تجوز إلا في الأحباس الموقوفة المعينة. قال القاضي الباجي (رحمه الله): ومعنى هذا القول إذا كانت على غير معينين. واما ان كانت على معينين فلا تجوز الشهادة على الخطوط في ذلك، والله أعلم. قال ابن حبيب: وانما تجوز الشهادة على الخط دون الصدر)(٢).

وسقنا هذا للتدليل على اجتهادات الإمام الباجي واختياراته وفق ذهنيته الفقهية الفذة.

---

(١) أنظر: فصول الأحكام – المصدر السابق – ص ١٠٤.

(٢) أنظر: فصول الأحكام – المصدر السابق – ص ١٣٥ – ١٣٦.

د- ما تجوز فيه شهادة النساء:

قال الإمام الباجي: (وشهادة النساء في الولادة جائزة، قلن: انه ذكر او انثى قال ابن القاسم وقال سحنون: يريد اذا شهد الرجال على الجسد. قال عيسى عن ابن القاسم: ويحلف مع شهادة النساء. وقال أصبغ: القياس لا تجوز لأن من شهدن فيه يصير نسباً قبل أن يصير مالاً ويورث بأدنى المنزلتين الا أن يشهد رجلان على جسد المولود فحينئذ تجوز).

قال القاضي: (وشهادتهن في خمسة أوجه جائزة دون الرجال: في الولادة، والاستهلال، والحيض، والرضاع اذا فشا وعرف ذلك، وفي عيوب النساء التي لا يطلع عليها الرجال)(1).

هـ - ما يعد من الضرر وما لا يعد منه:

أورد القاضي قال أبو زيد: لا يمنع الرجل من ضرب الحديد في داره حتى وان صنع ذلك في الليل والنهار إذا لم يقصد بذلك ضرر جاره. قال القاضي: وكذلك لا يمنع الرجل أن يتخذ في داره رحى ويقطع جميع الضرر وتنازع شيوخنا (رحمهم الله) في الحمام والفرن اذا أحدثا بقرب دار رجل وليس يضر ذلك بداره غير أنه ينقص من ثمنها فقال بعضهم ذلك ضرر ويجب قطعه من أجل ما يتقى من وقوع النار واجتماع الناس إلى ذلك لكثرة ترددهم وبه أقول لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ ﴾(2).

ولقول الرسول (ﷺ): «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ**

(1) أنظر: فصول الأحكام – المصدر السابق– ص ١٤١.

(2) سورة الشعراء: ١٨٣

سَيُوَرِّثُهُ»(١). فكل من ذهب إلى أن يبخس من ثمن دار جاره أو غيره بفعل يفعله منع من ذلك وقال بعضهم: لا يمنع من ذلك وليس بشئ(٢).

ولا شك أن الحكم هنا يقوم على تحديد المصلحة ومن ثم الحكم وفق السياسة الشرعية.

و- الخلاف على يمين المرتهن:

قال القاضي: واختلف شيوخنا في يمينه ان كان يحلف أنه قد ضاع الشئ أم لا فقال ابن مزين: يحلف بالله لقد ضاع منه بلا دلسة وما يعرف موضوعه، قد ضاع وقال العتبي: لا يمين عليه لأنه ضامن له إلا أن يدعي المرتهن أن مخبراً من أهل الصدق أخبره أنه لم يتلف، ويحلف على ذلك، فحينئذٍ يحلف بالله لقد ضاع منه بلا دلسة دلسها ولا يعرف له موضعاً ثم يضمن قيمته. فإن قال قائل كيف توجب يميناً بيمين؟ فالجواب قيل له نعم، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٦ ﴾(٣). فبين تعالى حكم اليمين بلا بينة اذ لا يستحق الزوج يمين الزوجة على ما رماها به إلا بعد يمينه على ذلك فاعرفه[٤].

ز- ما لا يجوز من النحل:

عن النعمان بن بشير أنه قال: أَنَّ أَبَاهُ بَشِيرًا أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّـهِ (ﷺ) فَقَالَ إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كان لي، فقال رسول الله (ﷺ) أكل ولدك نحلته

(١) أنظر: صحيح البخاري – باب الوصاة بالجار – ج ٨ – ص١٠ – مصدر سابق.

(٢) أنظر: فصول الأحكام – مصدر السابق – ص ١٨٦.

(٣) سورة النور: ٦

(٤) أنظر: فصول الأحكام –مصدر سابق – ص ١٧٠.

مثل هذا فقال لا قال رسول الله (ﷺ) فارتجعه. قال الإمام الباجي في الشرح النَّحْلُ: الْعَطِيَّةُ وَمَعْنَى نَحَلْتُ أَعْطَيْتُ وَيُحْتَمَلُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ أَتَى بِهِ إلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) لِيَسْتَفْتِيَهُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَتَى بِهِ لِيُشْهِدَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) عَلَى ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): أَكُلَّ وَلَدِك نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ اسْتِفْهَامٌ عَنْ صِفَةِ هَذَا النَّحْلِ إذْ كَانَ مِنْهُ مَا يَمْنَعُهُ الشَّرْعُ وَمِنْهُ مَا يُبِيحُهُ... وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْعُتْبِيَّةِ وَالْمَوَّازِيَّةِ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ فِي صِحَّتِهِ ، وَقَدْ فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ عَلَى بَعْضِ وَلَدِهِ أَكْرَهُهُ فَإِنْ فَعَلَ وَحِيزَتْ عَلَيْهِ لَمْ تُرَدَّ بَعْدُ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ: وَعِنْدِي أَنَّهُ إذَا أَعْطَى الْبَعْضَ عَلَى سَبِيلِ الْإِيثَارِ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ وَيُعَرَّى مِنْ الْكَرَاهِيَةِ إذَا أَعْطَى الْبَعْضَ لِوَجْهٍ مَا مِنْ جِهَةٍ يُخْتَصُّ بِهَا أَحَدُهُمْ ، أَوْ غَرَامَةٌ تَلْزَمُهُ ، أَوْ خَيْرٌ يَظْهَرُ مِنْهُ فَيُخَصُّ بِذَلِكَ خَيْرُهُمْ عَلَى مِثْلِهِ وَاَللَّهُ أَعْلَمُ(١).

وما نلاحظه أن الباجي شأنه شأن الفقهاء الكبار ينظر فيما هو قائم من أحكام ويورد تلك الأحكام وينسبها الى قائليها ثم هو من بعد ذلك اما أن يقرها أو يختار ما يرجحه وفق ما اتضح له من مرجح..

(١) أنظر: المنتقى شرح الموطأ – تاليف القاضي أبي الوليد سليما بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي – راجعه وخرج أحاديثه محمد محمد تامر – القاهرة – مكتبة الثقافة الدينية – ط٢٠٠٤ – ص ٤٩٦.

الخاتمة والتوصيات

وفي خاتمة هذا البحث والذي تناولنا من خلاله فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي سقنا مبحثاً للتعريف بالسياسة الشرعية من حيث المفهوم والمقاصد وما ورد في الفقه المالكي حول ذلك ثم نظرنا في الفصل الثاني إلى البيئة السياسية التي عاش فيها الإمام الباجي وقد امتازت بالاضطراب الشديد والضعف السياسي والانخزال الذي أدى الى ظهور العديد من الدويلات الضعيفة والمتشاكسة وهو السبب الذي قاد الى ضياع الدولة بعد ذلك وقد عركت التجارب والاسفار والتنقل بين المشرق والمغرب شخصية الإمام الباجي وانضجته فاكتسب رؤية سياسية نافذة فبذل جهده وطاقته من أجل احياء روح الوحدة بين الامراء وخالطهم بقصد الاصلاح وامتلاك القدرة على تقديم نصائحه ودروسه العلمية للفقهاء ولطلبة العلم بل استحث هؤلاء الأمراء على الجهاد والعمل من أجل الحفاظ على دولة الاسلام غير أنه لم يجد القبول في كثير من الأحيان. ثم تناولنا في الفصل الثالث فقه السياسية الشرعية عند القاضي أبي الوليد الباجي وذلك من خلال محورين المحور الأول وقفنا فيه على الارشادات والمواعظ التي وصى بها ولديه وما ساق من نصوص حذرت وزهدت في الاقتراب من الحكام ومخالطتهم إلا اذا دعت الضرورة إلى ذلك واستعان في ذلك بفقه رشيد وتجربة ثرية. وفي المحور الثاني ذكرنا بعض الاختيارات الفقهية التي رأها واطمأن اليها فيما تعلق بحكم القاضي وبالمعاملات المالية وغيرها ومن خلال ذلك نرى أن الإمام الباجي قد ورث علماً غزيراً ونافعاً ونخلص إلى التوصيات الآتية:

١- العمل على جمع الآراء والاختيارات في السياسة الشرعية التي ذهب إليها الإمام الباجي وإخضاعها للدراسة المقارنة.

٢- قراءة الكسب السياسي للامام الباجي في علاقته بالحكام وأثر ذلك على مجتمعه وعلى شخصيته ومنهج اختياراته.

٣- جمع المواعظ والإرشادات التي ذهب اليها الإمام الباجي في التوجيه السياسي وقراءتها قراءة معاصرة والعمل على نشرها ليستفيد منها العلماء في العصر الحديث.

٤- العمل على استكمال القراءة الشاملة لكنوز الفقه المالكي لاعطاء تصور متكامل عن الجوانب الفقهية والسياسية والأصولية والتزكوية ذات المرجعية الواحدة ما يخدم التراث الاسلامي بشكل عام.

المصادر والمراجع

١- صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) – تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – باب بيان أجر الحاكم اذا اجتهد – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢- صحيح البخاري – المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي – تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر – دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) – ط١، ١٤٢٢هـ.

٣- حلية الأولياء – أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) – السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٤- أثر المصلحة في السياسة الشرعية – د. صلاح الدين محمد قاسم النعيمي بيروت – دار الكتب العلمية – ط١ – ٢٠٠٩م.

٥- ترتيب المدارك وتقريب المسالك- أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ) – تحقيق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م – جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ م – جزء ٥: محمد بن شريفة - جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م – مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب – ط١.

٦- المنتقى شرح الموطأ – تاليف القاضي أبي الوليد سليما بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي – راجعه وخرج أحاديثه محمد محمد تامر – القاهرة – مكتبة الثقافة الدينية – ط ٢٠٤.

٧- النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية دراسة مقارنة – د. محمد أحمد مفتي ود. سامي صالح الوكيل – دولة قطر – كتاب الأمـــة – ط١ – شوال ١٤١٠هـــ.

٨- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي – د. أحمد الريـــسوني – المعهـــد العالمي للفكر الاسلامي – ط٥ – ٢٠٠٧م.

٩- النظم الإسلامية نشأتها وتطورها – د. صبحي الصالح – بيـــروت دار العلم للملايين – ط٣ ١٩٧٦.

١٠- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الـــدين بن الخطيب – شهاب الدين أحمد بن محمـــد المقـــري التلمـــساني (المتـــوفى: ١٠٤١هـــ) – المحقق: إحسان عباس – دار صادر– بيروت – لبنـــان ص. ب ١٠.

١١- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام – برهان الـــدين أبو الوفاء ابراهيم ابن الإمام شمس الدين اب عبد الله محمد ابن فرحون – خرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ جمال مرعشلي – الريـــاض – دار عـــالم الكتـــب – ط ٢٠٠٣م.

١٢- الأحكام السلطانية – للقاضي أبو يعلى محمد بـــن الحـــسين الفـــراء الحنبلي – صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي – الرياض دار الوطن.

١٣- سد الذرائع في السياسة الشرعية والفقـــه الإســـلامي – أ.د. وهبـــة الزحيلي – سوريا – دار المكتبي – للطباعة والنشر – ط١ ١٩٩٩.

١٤- سنن الصالحين وسنن العابدين – تأيف أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي – تحقيق ابراهيم باحسن عبد المجيد – دار بن حزم.

١٥- السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها - د. يوسف القرضاوي - القاهرة مكتبة وهبة ط٢ - ٢٠٠٥م.

١٦- السياسة الشرعية والفقه الإسلامي - عبد الرحمن تاج - ط١ ١٩٥٣م - مطبعة دار التأليف - مصر.

١٧- فصول الأحكام وبيان مما مضي عليه العمل عند الفقهاء والحكام- للقاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الله الباجي - تحقيق وتقديم الدكتور/ محمد أبو الأجفان - دار ابن حزم - ط١ - ٢٠٠٢م.

١٨- فقه النوازل قضايا فقهية معاصرة - بكر عبد الله أبو زريد - مؤسسة الرسالة.

١٩- قلائد العقيان - المؤلف: الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (المتوفى: ٢٤٧هـ) - طبعة: مصر - عام النشر: ١٢٨٤هـ - ١٨٦٦م.

٢٠- مذكرة أصول الفقه على روضة لاناظر - الشيخ الشنقيطي - ص١٦٨ - وأنظر مقاصد الشريعة عند الإمام مالك - د. محمد أحمد القياتي - دار السلام - ط١ - ٢٠٠٩ - ص١٥٦.

٢١- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء - د. نزيه حماد - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - الولايات المتحدة الأمريكية - ط١ ١٩٩٣.

٢٢- تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ليوسف أشباخ.

٢٣- التعليق على وصية الباجي لولديه - تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي - المتوفى سنة ٤٧٤ هـ - لفضيلة الشيخ خالد بن عبد الله المصلح.

٢٤- الوصية الولدية للإمام الباجي - مجلة المعهد المصري.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مستخلص البحث	٣
Abstract	٤
مقدمة	٥
المبحث الأول: مفهوم السياسة الشرعية وخصائصها في المذهب	٧
المبحث الثاني: التعريف بالإمام الباجي من خلال البيئة السياسية وعلاقته بالحكام	١٤
المبحث الثالث: جوانب من فقه السياسة الشرعية عند الإمام الباجي	٢١
الخاتمة والتوصيات	٣٢
المصادر والمراجع	٣٤
فهرس الموضوعات	٣٧



